البنـــــــوك المركـــزيـــــةCentral Banks

تمهيد: تعتبر البنوك المركزية من البنوك التي لها طبيعة متميزة ومهام خاصة تختلف تماما عن طبيعة ومهام سائر البنوك الأخرى، حيث تمثل البنوك المركزية السلطات النقدية التابعة للدولة والتي يخول لها تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، لذلك نجد أن جميع البنوك المركزية تتبع من حيث ملكيتها للدولة، كما أن البنوك المركزية في كافة دول العالم لا تقبل ودائعا من الجمهور.

أولا: نشأة وتطور البنوك المركزية:

جاءت نشأة البنوك المركزية في مرحلة اعقبت نشأة البنوك التجارية، حيث يمكن وصف مراحل تطور البنوك المركزية على النحو التالي:

- 1694: شهد هذا العام نشأة أول بنك مركزي في انجلترا وتجدر الإشارة إلى أن هذا البنك كان مملوكا للقطاع الخاص.

-1914: شهد هذا العام تأسيس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية ليقوم بدور البنك المركزي.

-1929: شهد هذا العام الكساد الكبير ثم تلى هذا الحدث لاحقا قيام الحرب العالمية الثانية وانهيار قاعدة الذهب.

-1946:شهد هذا العام تأميم بنك انجلترا المركزي من قبل الدولة ليصبح مملوكا للقطاع العام.

اعتبارا من هذا التاريخ انتشرت البنوك المركزية في جميع دول العالم والتي أصبحت ملكا خاصا لحكومات الدول بسبب حاجة هذه الدول لتمويل وإدارة الدين العام.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة التعريف التالي للبنك المركزي:

يعرف البنك المركزي بأنه مؤسسة نقدية عامة وتحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي، وهو الهيئة التي تتولى إصدار العملات(الورقية والمعدنية)، وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي عن طريق قيامها بالإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة، بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا: وظائف البنوك المركزية: يمكن حصر هذه الوظائف في الآتي:

أ-وظيفة بنك الإصدار أو بنك العملة: وفق هذه الوظيفة يكون البنك المركزي هو الجهة الوحيدة المسؤولة عن الآتي:

-إصدار الكميات المطلوبة من العملات المعدنية والعملات الورقية.

- سحب واستبدال الفئات التالفة من هذه العملات.

- تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية والمحافظة على استقرار سعر صرفها عن طريق الاحتفاظ بالكميات الكافية من الاحتياطات من العملات الأجنبية والذهب.

-اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير التي تحول دون تزييف وتزوير العملات الوطنية وتهريبها خارج البلاد.

ب- وظيفة بنك الحكومة: وفق هذه الوظيفة يقوم البنك المركزي بالمهام التالية تجاه الحكومة:

-يحتفظ البنك المركزي بحسابات الوزارات والمؤسسات التابعة للحكومة ويقوم بإدارة وتنظيم هذه الحسابات ويتابع معاملاتها داخليا وخارجيا.

- يقدم البنك المركزي الاستشارات والنصح المالي للحكومة فيما يتعلق بعقد اتفاقيات القروض مع الدول والمؤسسات الدولية والإقليمية.

-يتولى البنك المركزي إدارة الدين العام الداخلي للحكومة.

-يقوم البنك المركزي بتقديم القروض للحكومة.

ج-وظيفة بنك البنوك:

-يتيح البنك المركزي غرفة المقاصة للبنوك التجارية والمتخصصة وغيرها لكي تقوم بتسوية الحقوق والالتزامات فيما بينها وذلك من خلال حساباتها التي تحتفظ بها لدى البنك المركزي، ونشير إلى أن المقاصة تحولت مع دخال التقنية الحديثة من المقاصة اليدوية إلى المقاصة الالكترونية.

-الاحتفاظ بالاحتياطي النقدي القانوني للبنوك في حسابات لديه لكي يتمكن من التحكم في السيولة في الاتجاه الذي يحقق الأهداف الكلية للاقتصاد.

-يعتبر البنك المركزي الملاذ الأخير(الملجأ الأخير) للبنوك التجارية حيث يقوم بإقراضها في الحالات الطارئة التي تعاني فيها من عجز في السيولة.

د-وظيفة التنظيم والرقابة على القطاع المصرفي(الضبط المؤسسي): يكون البنك المركزي مسؤولا عن المهام التالية:

-وضع القوانين لتنظيم تأسيس وإنشاء كافة أنواع البنوك، حيث يشمل ذلك الشروط المتعلقة بالحد الأدنى لرأس المال وشروط تعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

-وضع الضوابط المتعلقة بالعمليات التشغيلية للبنوك والإجراءات المتعلقة بالقروض ومنح التمويل وضوابط الضمانات المصرفية وضمان حقوق المودعين.

-المراقبة الدورية على كافة البنوك للتأكد من التزامها بالقوانين واللوائح والضوابط التي أصدرها، حيث يتبع البنك المركزي في ذلك أسلوبين للرقابة : الرقابة عن بعد (الرقابة المكتبية) والرقابة الميدانية.

هـ-وظيفة إدارة عرض النقود: تعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف البنك المركزي وذلك لأنها تتعلق بإدارة ما يعرف بالسياسة النقدية، إذ يقصد بعرض النقود كمية ووسائل الدفع المتاحة في المجتمع.

ثالثا: استقلالية البنك المركزي: إن المفهوم الحقيقي لاستقلالية البنوك المركزية لا يعني الانفصال التام عن الدولة حيث أن البنك المركزي ما هو إلا مؤسسة من مؤسسات الحكومة تعمل في الإطار النظامي للدولة، ولكن معنى الاستقلالية يتجسد في القرارات التي تصدر عنه، بحيث يجب أن تكون قرارات تعطي الأولوية في **المحافظة على استقرار الأسعار (هدف رئيسي)** ، أي أن تكون السياسة النقدية مستقلة إلى حد كبير عن السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

كما يرتكز مفهوم استقلالية البنوك المركزية على فكرة **عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي المستمر من قبل السلطة التنفيذية**، بما يخدم مصالحها وهذا ما أكدته بعض الدراسات الميدانية مثل دراسة "**باد**" و"**باركيم** "على 12 دولة حيث أكدت أنه كلما ارتفعت درجة الاستقلالية كلما كان معدل التضخم منخفض، كما تعمل الاستقلالية على كبح توجه الحكومات نحو إقرار العجز الموازني نتيجة الرفض الذي تبديه مقابل تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي، أو زيادة بيع السندات الحكومية و أذونات الخزينة .

كما يتعين التمييز بين الاستقلالية في تحديد الأهداف والاستقلالية في تحديد الأدوات:

*** الاستقلالية في تحديد الأهداف:**

إذا كانت أهداف البنك المركزي أو أهداف السياسة النقدية محددة بدقة فهذا يعني أن الاستقلالية في تحديد الأهداف ضعيفة و العكس فإذا كانت الأهداف غير محددة بدقة فتكون استقلاليته أكبر، كما أنه إذا كانت الأهداف كثيرة و متعددة فإن هذه الأهداف تتناقض وبالتالي تقل الاستقلالية في تحديدها، كذلك إذا كانت مهمة البنك المركزي هي استقرار الأسعار فإنه يكون أكثر استقلالية.

*** الاستقلالية في تحديد الأدوات:**

لتحقيق الهدف الرئيسي للبنوك المركزية و هو المحافظة على استقرار الأسعار والعملة ، يجب استعمال عدة أدوات للسياسة النقدية سواء المباشرة أو غير المباشرة، فإذا كانت هذه الأدوات مفروضة على البنك المركزي فلا تكون له استقلالية، أما إذا كانت لديه القدرة على اختيار الأدوات الناجعة لتحقيق أهدافه فيكون له مجال واسع من الاستقلالية.

وبالطبع فإن الاستقلالية التي تسعى إليها البنوك المركزية حاليا ترتكز أساسا على إعطائها حرية التصرف الكاملة، في وضع وتنفيذ السياسة النقدية و اختيار الأدوات المناسبة واللازمة لتحقيق أهدافها، خاصة وأن الهدف الرئيسي قد تحدد بالفعل وانحصر في ضرورة تحقيق **استقرار الأسعار والمحافظة على قيمة العملة**، و يجدر بنا التنويه إلى أن استقرار الأسعار ينقسم إلى استقرار داخلي (المستوى العام للأسعار) واستقرار خارجي (سعر الصرف) مع وجود علاقة تأثير قوية و متبادلة بينهما.

و بالتالي فإن الرغبة في جعل البنك المركزي مستقلا لا تكمن فقط في أهمية عزله عن الضغوط السياسية كعلاج لميل الحكومة نحو التمويل التضخمي و إنما

أيضا لإعطاء البنك المركزي الحرية في صياغة السياسة النقدية من خلال إدارة القاعدة النقدية بحيث يصبح قادرا على رفض تنفيذ سياسة سعر الصرف التي

تضعها الحكومة و التي قد يترتب عنها نتائج تضخمية.

وكخلاصة لمفهوم استقلالية البنوك المركزية نقول أن:

" استقلالية البنك المركزي مرتبطة باستقلالها في إدارة السياسة النقدية بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية بما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية لتمويل العجز في الموازنة العامة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم، وترتبط استقلالية البنك المركزي بطبيعة أهداف السياسة النقدية ، فبقدر ما تكون ملتصقة بهدف استقرار الأسعار بقدر ما تكون مستقلة ، وعندما يكلف بأهداف أخرى ، فذلك يحد من استقلاليته "